الدعم إلى نقدي بشكل تدريجي وعلى مراحل

الحكومة تطلب من حاملي البطاقات الإلكترونية فتح حسابات مصرفية خلال ٣ أشهر

الهدف تمكين المواطنين من الحصول على مستحقاتهم الكاملة من الدعم ومنع أي تعدٍ عليها

محمد راكان مصطفى - هناء غانم

طلب مجلس الوزراء من المواطنين حاملي البطاقات الإلكترونية، المبادرة إلى فتح حسابات مصرفية باسم حامل البطاقة خلال مدة ثلاثة أشهر، تمهيداً لتحويل مبالغ الدعم إلى هذه الحسابات، تماشياً مع توجهات إعادة هيكلة الدعم باتجاه الدعم النقدي المدروس والتدريجي.

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل لؤي المنجد أوضح في تصريح مقتضب لـ«الوطن» أن ما أقر في جلسة الحكومة لا يتعدى طلب فتح حسابات مصرفية لحاملي بطاقة الدعم الحكومي (البطاقة الذكية) لا أكثر ولا أقل.

مدير في مصرف عام أكد لـ«الوطن» أن التوجيه الحكومي منذ بداية العام الفائت نحو تفعيل أكبر عدد ممكن من الحسابات المصرفية وإعادة تفعيل الحسابات المجمدة للمواطنين سواء كانت حسابات توفير أم حسابات توطين رواتب، كما تم العمل بشكل خاص نحو تحفيز الطلاب على فتح حسابات مصرفية، هو تمهيد للمرحلة الحالية.

وأوضح المدير أن تكلفة فتح الحساب لدى المصارف العامة ١٥ ألف ليرة سورية، مع إمكانية تغذية الحساب من صاحبه بأي مبلغ إضافي.

ورأى المدير أن القرار الحكومي سيزيد الضغط على المصارف في الفترة القادمة لفتح حسابات جديدة لمن لا يملك حسابات من حاملي البطاقة الإلكترونية.

ونوه المدير بقدرة المصارف على التخديم الكامل لفتح هذه الحسابات، إلا أن تحويل الدعم إلى مادي يصرف عن طريق الصرافات سيتسبب بمشكلة كبيرة لا بد من حلها عبر توسيع ثقافة الدفع الإلكتروني لدى المواطنين ما يخفف من الضغط على التعامل النقدي وعدم اضطرارهم للمعاناة من ازدحام الصرافات.

إعادة هيكلة الدعم

وفي بيان لها أوضحت الحكومة أنها تتابع ملف إعادة هيكلة الدعم بشكل مخطط ومدروس ضمن سياسة عقلنة الإنفاق العام والسعي لإيصال الدعم إلى مستحقيه بكل كفاءة وعدالة.

وحرصاً على إدارة ملف إعادة هيكلة الدعم بكل تأنٍ وعناية، ووفق الخطط المادية والمالية والزمنية المعتمدة، فإن مجلس الوزراء واللجان الوزارية والوزارات المعنية تتابع البرامج التنفيذية بكل عناية وهدوء حرصاً على استكمال متطلبات إرساء سياسة دعم شاملة وعصرية تلبي متطلبات المواطنين بشكل مباشر وتعزز من الثقة بقدرة المواطنين على أن يكونوا شركاء حقيقيين في إدارة الدعم، وتحييد أي حلقات وسيطة قد تكون سبباً للهدر أو الفساد.

في هذا السياق، وفي ضوء الدراسات المعمقة التي تجريها الوزارات والجهات المعنية بملف الدعم، والتي يتم السير بها تدريجياً في الإمكانات المتوفرة وفي سياق السعي لتذليل الصعوبات اللوجستية والتقنية التي تفرضها الظروف القاهرة التي يمر بها بلدنا الحبيب، حيث ستتم متابعة البرامج الحكومية المدروسة في مواعيدها المخططة وسيتم عرض وشرح كافة التفاصيل المطلوبة في الوقت المحدد وبناءً على نتائج متابعة كل مرحلة من مراحل التنفيذ.

فإن الحكومة تسعى لتطبيق برامج إعادة هيكلة الدعم وفق برنامج زمني مدروس ومخطط ينطوي فيما ينطوي على ضرورة قيام المواطنين المشمولين بالدعم بفتح حسابات مصرفية تمهيداً لتحويل مبالغ الدعم النقدي إليها لاحقاً عند استكمال منظومة الدعم النقدي وجاهزيتها لخدمة الملف بشكل مناسب.

وفق المعطيات المتوفرة فإن عدداً كبيراً جداً من المواطنين حاملي بطاقات الدعم يمتلكون حسابات مصرفية بأسمائهم تستخدم لتحويل الرواتب والأجور، أو لإيداع المدخرات أو لإتمام معاملات بيع وشراء العقارات، وقبض ثمن الحبوب، أو لأي سبب اقتصادي آخر.

إن فتح الحساب المصرفي هو إجراء بسيط جداً وميسر لا يتطلب سوى حضور المستفيد من الدعم مع بطاقته الشخصية إلى المصرف ليقوم بفتح الحساب، كما أن الأعباء المالية المترتبة على فتح الحساب زهيدة جداً، كما تم توجيه كافة المصارف العاملة في البلد لتبسيط الإجراءات وتقديم كافة التسهيلات الممكنة لتيسير عملية فتح الحسابات المصرفية.

مع تطور الاقتصاد الوطني، وتماشياً مع التطورات الإقليمية والدولية يصبح من الضروري يوماً بعد يوم المسارعة إلى تعزيز بنية التعامل الاقتصادي الرقمي والمصرفي والدفع الإلكتروني بشكل موضوعي وعملي.

إن توجه مجلس الوزراء بطلب فتح الحسابات المصرفية خلال ثلاثة أشهر لا يعني أبداً أي تغيير في سياسة تقديم الدعم للمواطنين، كما لا يعني الإخلال بإيصال الدعم إلى مستحقيه، بل يعني بشكل مباشر تمكين المواطنين من الحصول على مستحقاتهم الكاملة من الدعم ومنع أي تعد على هذه المستحقات من أي جهات وسيطة قائمة أو محتملة. كما إن هذا التوجه يراعي بكل عناية موضوع توفير متطلبات وضرورات تغيير صيغة وآليات إيصال الدعم من مادي وسلعي إلى نقدي، والتأكد التام من قدرة كافة مستحقي الدعم من الحصول على مستحقاتهم بكل يسر وسهولة. ولكن بحسبان صعوبة الظروف التي فرضتها الحرب ضد الإرهاب وداعميه، وبسبب محدودية الموارد فإن الحكومة تعمل بكل عناية وفق الظروف التي يمليها الواقع، وتنتظر أقصى درجات التعاون والتنسيق مع المواطنين للاستجابة الفاعلة والمناسبة للتحديات التي تواجه البلد وبما يحقق المصلحة الوطنية العليا.

خريطة وطنية لأملاك الدولة

وبالعودة إلى الجلسة استعرض المجلس خلال جلسته الأسبوعية أمس برئاسة حسين عرنوس الدراسة التحليلية المعدة من وزارة التنمية الإدارية حول مفاضلة فرز المهندسين لعام ٢٠٢٣-٢٠٢٤ وأعداد الشواغر التي لم يتقدم إليها أي من المهندسين المفرزين وتركزها حسب المحافظة ونسبة المهندسين المفرزين إلى نسبة الاحتياجات الكلية وإجمالي المتقدمين، ونسبة استيفاء كل جهة عامة من الاحتياجات المطلوبة، وتوزع الشواغر المتبقية بعد صدور نتائج المفاضلة.

ونظراً لوجود مراكز شاغرة متعددة تتركز في محافظات المنطقة الشرقية، طلب المجلس من وزارة التنمية الإدارية دراسة آليات وخيارات التعامل مع الخريجين من أبناء تلك المحافظات وإعادة النظر باشتراطات فرزهم بما يضمن تأمين الاحتياجات الفعلية للمنطقة الشرقية، كما طلب المجلس من الوزارة إحصاء أعداد الملتحقين من المفرزين بالجهات العامة.

ووجه عرنوس وزارة المالية وهيئة التخطيط والتعاون الدولي بتركيز الإنفاق عند إعداد مشروع موازنة عام ٢٠٢٥ على المشروعات التي تشكل قيمة مضافة تسهم في تنمية الاقتصاد الوطني والتوجه نحو المشروعات المنتجة، وأكد على أولوية التوجه للتوسع باستخدام الطاقات المتجددة في مختلف القطاعات وتنفيذ المذكرات والاتفاقيات المتعلقة بهذا القطاع لتحسين واقع الطاقة المولدة وتأمين احتياجات العملية الإنتاجية.

ولفت رئيس مجلس الوزراء إلى أهمية المتابعة المباشرة من الوزراء لتنفيذ التشريعات الصادرة المتعلقة بعمل وزاراتهم بما يحقق الغاية المرجوة منها لناحية تطوير آليات العمل وتحسين مستوى الخدمات، وأكد في سياق آخر التنسيق المستمر بين وزارتي الكهرباء والموارد المائية لضمان تأمين المياه للمواطنين في مختلف المناطق وفق برنامج عمل مشترك على مستوى كل محافظة، مشدداً على متابعة عمل العناصر المكلفة بالتعاطي مع الأسواق في قطاعات التجارة الداخلية والجمارك والسياحة ومحاسبة المخالفين وفق القوانين والأنظمة النافذة.

ووافق المجلس على توصيات ورشة العمل الحوارية حول إدارة وحماية واستثمار أملاك الدولة الخاصة، بما يضمن تحقيق الصالح العام وتحصيل حقوق الدولة من عائدات إدارة واستثمار هذه الأملاك ويدعم الناتج المحلي ويعزز موارد الخزينة العامة للدولة، حيث تم التأكيد على ضرورة استكمال إعداد خريطة وطنية لأملاك الدولة تبين توضعها ومساحتها لتحقيق الاستفادة المثلى من خلال توظيفها لغايات استثمارية.

استعداد للتعامل مع الحرائق

وفي ظل الظروف المناخية الحالية ودرجات الحرارة المرتفعة، شدد المجلس على أهمية المراقبة المستمرة والاستعداد التام من الجهات المعنية للتعاطي الفوري مع أي حرائق قد تحصل، داعياً الجميع إلى الإسراع بالإبلاغ عن الحرائق للحد من أضرارها ومنع انتشارها على مساحات واسعة. وكلف المجلس وزارتي الإدارة المحلية والبيئة والسياحة تشكيل لجان عمل على مستوى كل محافظة للتأكد من سلامة ألعاب الأطفال واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان ذلك.

واستعرض المجلس واقع استلام محصول القمح، وتم التأكيد على المتابعة المستمرة وتقديم كل التسهيلات لاستلام أكبر كمية من المحصول وتذليل أي عقبات في هذا الإطار، كما أجرى المجلس تتبعاً لتنفيذ خطة العمل الوطنية للتعاطي مع تداعيات الزلزال، وركز على استكمال تأهيل المدارس المتضررة بالسرعة الممكنة لإعادة وضعها في الخدمة.

وزير الشؤون الاجتماعية لـ«الوطن»:

القرار لا يتعدى طلب فتح حسابات مصرفية لحملة البطاقات الذكية

مدير في مصرف عام لـ«الوطن»:

الإمكانات متاحة لفتح الحسابات وكل المشكلة بسحب الدعم من الصرافات

الازدحام سيد الموقف أمام الصرافات!

مدير العقاري لـ«الوطن»: صرف ٧٦ مليار ليرة عبر الصرافات ونقاط البيع منذ بداية الشهر بمعدل ٢٠ ألف سحبة يومياً

عبد الهادي شباط

كشف مدير عام المصرف العقاري مدين علي لـ«الوطن» أن إجمالي المبلغ المقبوض عن طريق صرافات العقاري ونقاط البيع التابعة له بلغ (٧٦.٢٠٠) مليار ل.س منذ بداية الشهر الجاري.

وحول مظاهر الازدحام الشديدة أمام الصرافات الآلية بين أن حالة الازدحام بدأت تتراجع تدريجياً تزامناً مع قبض عدد كبير من المواطنين أجورهم ومعاشاتهم ومستحقاتهم المالية عبر الصرافات، مقدراً عدد الحركات منذ أول حزيران (الشهر الجاري) وحتى تاريخه بـ (٤٩٧٧٢٥) حركة تم تنفيذها عبر الصرافات الآلية.

وفي اتصال هاتفي مع مدير عام مؤسسة التأمين والمعاشات بشار غلا الحليب أكد تحويل كامل المستحقات المالية للمنحة قبل عطلة العيد لمصارف العقاري والتجاري السوري والتسليف والبريد مبيناً أن عدد المستفيدين من المنحة لدى المؤسسة نحو ٧٠٠ ألف مستفيد (متقاعد ووريث)، وإن إجمالي الكتلة المالية لهم بلغت نحو ١٣٥ مليار ليرة وأن المؤسسة لا تتحمل التأخر في صرف المنحة لكونها قامت بتحويل كامل المستحقات في حينها.

بدوره أوضح سامر سليمان مدير الدفع الالكتروني في المصرف العقاري أنه تم تفعيل المنحة للمتقاعدين المدني والعسكري وكل الجهات خلال عطلة العيد باستثناء جرحى الحرب، حيث تم تفعيل المنحة بعد عطلة العيد بسبب عدم تحويل الكتلة النقدية المخصصة لهم.

وعن الازدحام وعمل الصرافات بين أن تزامن المنحة مع عطلة العيد وصرف الرواتب خلق ضغطاً شديداً على الصرافات الآلية، ويتم العمل بوتيرة عالية لإنجاز صرف كل المستحقات والمعاشات عبر الصرافات الآلية ونقاط البيع الموزعة في مكاتب البريد في مراكز المدن والمحافظات.

وقدر المدير حجم الكتلة التي تم صرفها خلال الربع الأول من العام الجاري عبر الصرافات بنحو ٢٠٠ مليار ليرة مبيناً أن متوسط الكتلة المالية التي يتم صرفها عبر صرافات العقاري يقدر ما بين ٦٠-٧٠ مليار ليرة في حين تم صرف كتلة مالية تزيد على ١٠ مليارات ليرة عبر صرافات المصارف الخاصة المرتبطة مع المصرف العقاري.

وبلغ عدد عمليات السحب النقدي لبطاقات العقاري على صرافات المصارف العامة والخاصة المرتبطة بشركة بترامونيتكس للدفع الإلكتروني خلال العام ٢٠٢٤ وحتى منتصف نيسان ٨٠ ألف عملية سحب نقدي.

وعدد عمليات السحب النقدي لبطاقات المصارف العامة والخاصة على صرافات العقاري خلال العام ٢٠٢٤ وحتى منتصف نيسان ١٤ ألف عملية سحب نقدي.

ويؤكد «العقاري» أنه يتم العمل على توريد ٢٠٠ صراف آلي جديد وأنه يمكن لكل المتعاملين مع المصرف العقاري (من لديهم حسابات في العقاري) الاستفادة من خدمات الدفع الإلكتروني وتسديد فواتيرهم عبر التطبيق الخاص بالشركة السورية للمدفوعات الإلكترونية وأنه تم الربط مع صرافات المصرف التجاري السوري.

وعلى التوازي الربط مع المصارف الخاصة (صرافات البنوك الخاصة) التي أيضاً هي في الخدمة ويمكن لحاملي بطاقة المصرف العقاري استخدامها على صرافات التجاري السوري والمصارف الخاصة العاملة ومع الاستمرار في التوسع بعدد نقاط البيع المتاحة في مراكز ومكاتب البريد والمصرف العقاري لمن يرغب في هذه الخدمة.

> مدير التأمين والمعاشات: تم تحويل كامل مستحقات المستفيدين من المنحة قبل عطلة العيد

هل الموسم السياحي «الممتاز» مؤشر إلى تعافٍ جيوب السوريين؟

عربش لـ«الوطن»: لا تشكل نسبة مرتادي المطاعم سوى ٦ بالمئة من السوريين

جلنار العلي

تناقلت خلال الفترة الماضية صفحات التواصل الاجتماعي صوراً ومقاطع فيديو تنقل حجم الإشغالات الكبير في المطاعم والشاليهات، وترافق ذلك مع تصريحات حكومية تبشر بموسم سياحي ممتاز وأن نسب إشغالات الفنادق والمطاعم كبيرة جداً، هذه المشاهد دفعت الكثير من الأشخاص إلى طرح تساؤلات من قبيل: «أين الأشخاص الذين يعتاشون على رواتبهم فقط؟ أو كيف يستطيع السوريون العيش بهذه الرفاهية في ظل الفقر الكبير وارتفاع الأسعار؟»، وغير ذلك من الأسئلة والتعليقات، فهل تشير نسب الإشغالات هذه إلى تعافي جيوب السوريين حقاً؟ وما النسبة الحقيقية لمرتادي الفنادق والمطاعم من مجمل عدد سكان سورية؟

الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور شفيق عربش، رأى في تصريح لـ«الوطن» أن نسب إشغالات الفنادق لا تشير إلى نسب دقيقة بالنسبة للسوريين، على اعتبار أن المقيمين على الأراضي السورية لا يقصدون الفنادق إلا في حال سفرهم من محافظاتهم إلى محافظات أخرى لأيام معدودة، لكن بالنظر إلى أعداد الكراسي في المطاعم ففي حال إشغال هذه الكراسي جميعها ثلاث مرات باليوم بأشخاص مختلفين فإن عدد مرتادي المطاعم يقدر بنحو ٧٥٠ ألف مواطن باليوم، وهذه النسبة تشكل نحو ٦ بالمئة من عدد سكان سورية، لافتاً إلى أن هذه الإشغالات تصب في خانة أن نحو ٦ بالمئة من سكان سورية آمنون غذائياً، و٩٤ بالمئة منهم إما مهددون بفقدان الأمن الغذائي أو فاقدون له.

وأشار إلى وجود الكثير من أماكن الإطعام الشعبية مخيلة المسؤولين عن قطاع السياحة، لأن انتقال أي عائلة سورية من دمشق إلى المناطق الساحلية بسيارتها الخاصة يكلفها نحو مليون ليرة، وأجرة الغرفة في بعض الفنادق وصلت خلال فترة العيد إلى مليون ليرة، فمن هو المواطن السوري القادر على دفع هذه التكاليف؟»، معتبراً أن الزاوية التي يتم النظر من خلالها إلى أوضاع السوريين ضيقة جداً، ولا تعطي مساحة رؤية شاملة لكل شيء.

وفي سياق متصل، وحول تأثير القادمين إلى سورية خلال عطلة عيد الأضحى في حركة الأسواق، بين عربش وقال: «إن الموسم السياحي الممتاز لا يوجد إلا في مخيلة المسؤولين عن قطاع السياحة، لأن انتقال أي عائلة سورية من دمشق إلى المناطق الساحلية لأغراض أخرى مؤقتة، وبالمقابل توجد مطاعم تصل تكلفة إطعام الشخص الواحد فيها إلى ٣٠٠ ألف ليرة، علماً أنه لا يوجد أي موظف حكومي قادر على ارتياد هذه المطاعم سوى الموظف الفاسد حسب قوله، فهذه المطاعم ذات الفواتير الكبيرة لم تعد للاستمتاع والترفيه وإنما لعقد الصفقات فقط، لذا فإن مرتاديها لا يمثلون السوريين بالمطلق.

وأكد أنه لم يكن هناك أي تأثير إيجابي لهم، بدليل انخفاض عدد الأضاحي في دمشق خلال هذا العام إلى ١٠٠ ألف أضحية مقابل ٥٠٠ ألف في العام الماضي، وذلك حسب تصريحات المعنيين، كما انخفض سعر الخروف الحي من ٩٠ ألف ليرة إلى ٧٣ ألف ليرة خلال فترة العيد، وهذا يدل على عدم وجود إقبال على الذبح، كما تحدث بائعو الحلويات عن انخفاض الطلب على الحلويات إلى ٣٠ بالمئة عما كان عليه خلال فترة عيد الفطر، مع ارتفاع أسعار الحلويات إلى نحو ٥٥٠ ألف ليرة للكيلو الواحد، وترافق ذلك مع خلو أسواق دمشق من الناس خلال عطلة العيد مقارنة بالأعياد السابقة.

> موظف «على راتبه» فقط لا يدخل هذا المطعم إلا إذا كان فاسداً!!